# الكلمة والمصرّف في العربية

محمد محمد يونس علي

أستاذ اللسانيات المشارك بجامعة الشارقة

الكلمات المفتاحيّة: ( الكلمة word، مبنى الكلمة word form، العلامة marker، العجمة lexeme، المصرّف morpheme، الكلمة النحويّة grammatical word، الكلمة الإملائيّة orthographical word، الكلمة الصياتيّة phonological word ).

**١- مقدّمة**

لعلّ مفهوم "الكلمة" على أهميته الكبيرة في البحث اللغوي واحدٌ من أهم المفاهيم اللغويّة التي يختلف فيها الباحثون إلى يومنا هذا، وعلى الرغّم ما يبدو من بساطة في تصوّره عند عامّة النّاس، فإن الباحث المتأمّل يجد عناء كبيراً في تحديده، وللبرهنة على ذلك يمكننا أن نطلب من مجموعة من المختصّين في العربيّة أن يجزّئوا إحدى قصار السور القرآنيّة لنرى بعد ذلك كيف يختلفون في عدد كلماتها، وفي تحديد ما يُعدّ كلمة وما لا يُعدّ من الألفاظ التي تتألّف منها. وإنّ نظرةً سريعة في بعض مواقع الشبكة الدوليّة لتُرينا كيف يحتدم الجدل في تجزئة بعض الآيات القرآنية، واحتساب عدد كلماتها سواء لأغراض الإعجاز العدديّ في القرآن الكريم، أو لاستنتاج بعض الأحكام والاستنباطات، أو لغير ذلك من الأسباب.

وفي مجال الدراسات اللسانيّة ليس الأمر بأفضل حالاً؛ إذ لايزال موضوع حدّ الكلمة مثار جدل كبير، حيث قُدّمت لها عدة تعريفات في لغات مختلفة لم تسلم جميعها من النقد(١)، وقد اعتمدت تلك التعريفات على معايير مختلفة منها الإملائي، والصياتي، والمعجمي والدلالي، وفي المقابل ينزع بعض الباحثين في اللسانيّات العامة general linguistics إلى التقليل من أهميّة الكلمة في التحليل اللغوي، ويعتني ـ بدلا من ذلك ـ بالمُصرّف morpheme بوصفه الوحدة الصغرى

(١) يذكر ماثيوس في هذا السياق أنّه لوكان هناك تعريف سليم للكلمة لكان قد قدّمه بدلاً من التهرّب من هذا الموضوع. Matthews, P. H, Morphology, 2nd edition (Cambridge, England: Cambridge University, 1991), P. 208.

للتحليل القواعدي الدلالي، وسأبرهن في هذا البحث على أنّ الخصائص البنيويّة للعربيّة تقتضي التمييز في تحليلها بين الوحدتين: المُصرّف والكلمة، وأنّه لا يمكن الاستغناء عن أحدهما على حساب الآخر، وقد تتطلّب هذا المنهج المتّبع في التحليل تحديد مفهوم خاص بكلّ منهما، وبيان الوظيفة التي يتميّز بها كل منهما عن الآخر، مع توضيح حالات التداخل التي يتوحّد فيها المفهومان. ولاشكّ أنّ كلّ هذا يحتاج إلى التطرّق إلى مختلف المعايير المستند إليها في تحديد مفهوم الكلمة، كما يحتاج إلى توضيح بعض المفاهيم التي اعتمد عليها نحاة العربيّة في تعريف الكلمة كالإفراد والاستقلال، وإلى بيان مقصودهم بالعلامة، وعلاقتها بمفهوم "المُصرّف" في اللسانيّات الحديثة. ومن المتوقّع أن يؤول هذا التصوّر إلى التفريق بين الكلمة بسيطة البنية والكلمة المركّبة، ويبيّن حدود كل من الإلصاق والصياغة في بناء الكلمة العربيّة، وعلاقتهما بمباني الكلمة word-forms الفونولوجية، تلك التي تنتمي إلى الكلام الفعلي (أو الاستعمال)، والعَجَمة lexeme التي هي أقرب إلى أن تكون وحدة مجرّدة تنتمي إلى نظام اللغة (أو الوضع).

**٢- مراجعة عامة**

لقد أدرك علماء التراث أهمية الكلمة في التحليل اللغوي، ولاسيما في الجانب النحوي، حين جعلوها مادة للتصنيف الإعرابي، كما أسّسوا علمًا خاصة يهتم بتحليلها، ويدرس القواعد التي تحكم بنيتها، والأنماط التي تأتي عليها، وهو ما سمّوه بعلم الصرف. وكان من نتائج دراستهم للكلمة في هذا العلم من حيث المعنى اكتشافهم لما عرف عندهم بـ "العلامة". وهي أصغر عنصر لغوي لاصق ذي معنى مغيّر للمعنى الأصلي للعجمة، وعادة ما تقع العلامة في العربيّة في آخر الكلمة، كما في اللاحقة "ة" الدالة على التأنيث في نحو "طالبة"، أو على الإفراد عند دخولها على اسم الجمع كما في "حمامة"، أو المبالغة كما في "علاّمة"، وقد

تقع العلامة في أوّل الكلمة، وربّما كان ذلك -بحسب تصورنا للنظام الصرفي في العربيّة- مقتصراً على السابقة "ال" التي تفيد التعريف (وقد يكون لها معان أخرى كالدلالة على العهد أو الاستغراق أو الجنس)، والسابقة المستحدثة "لا" في نحو "لاسلكي"، ولا تقع العلامة في وسط الكلمة وفقًا للتعريف النحوي للكلمة، وإن كان ذلك ممكنا في الكلمة الإملائيّة كما في "ساعدَتْني" التي وقعت فيها علامة التأنيث الساكنة في وسط الكلمة بحسب المعيار الإملائي، وفي آخر كلمة "ساعدَ" بحسب المعيار النحوي.

ويبدو أنّ النحاة لم يعرفوا وحدة دلاليّة أخرى غير الكلمة والعلامة على المستوى الصرفي، بل إنّ مصطلح العلامة نفسه لم يلق اهتمامًا كبيرا على المستوى التنظيري، وهو ما يفسّر عدم تعريفهم له بالمعنى الصرفي، وإن كان الأصوليون قد اهتموا بتعريفه بالمعنى الدلالي المقارب لمعنى الأمارة والدليل. أمّا النظرة اللسانيّة الحديثة فتقتضي عدّها نوعًا من أنواع المصرّفات اللاصقة بالمفهوم الحديث للمصطلح.

ولعلّ الطبيعة الاشتقاقيّة المهيمنة على الكلمة العربيّة حالت دون عناية واضحة من لدنّ النحاة بتحليل الكلمات إلى عناصر اشتقاقيّة أصغر ذات معنى، ومما يؤكّد ذلك أنّهم اهتمّوا بالعلامة، وأغفلوا الصيغة بوصفها مصرّفًا؛ لأنّ العلامة ذات طبيعة إلصاقيّة في حين أنّ الصيغة ذات طبيعة اشتقاقيّة. ومن اليسير تقسيم العنصر اللغوي إلى عناصر خطّية متلاصقة، في حين يعسر فكّ الدمج الناشئ عن التحام الجذر بالصيغة الصرفيّة الدالّة، ومن ثم يصعب تقديم تحليل سليم للعناصر المصرّفة للمعنى في المصادر، وجموع التكسير، والمشتقّات، التي تحتاج إلى هذا النوع من التفكيك، وهو ما يفسّر اضطراب النحاة في تصوّرهم للكلمات المشتقة، كما يظهر ذلك جليًّا في تعليق رضي الدين الأستراباذي (ت ٦٨٨ هـ) على بعض

تعريفات النحاة للكلمة، حين قال: "أما الفعل الماضي نحو ضرب ففيه نظر؛ لأنه كلمة بلاخلاف، مع أنّ الحدث مدلول حروفه المرتّبة والإخبار عن حصول ذلك الحدث في الزمن الماضي مدلول وزنه الطارئ على حروفه"(١).

وعلى الرغم من ذلك لا يعدم المرء بعض التبصّرات التي أبداها بعض نحاة العربيّة في تصوّرهم لبنية الكلمة المشتقة كما في كلام الأستراباذي السابق، وكما في تقسيم ابن جني للدلالة إلى دلالة صناعية ومعنويّة(٢).

أمّا من الناحية النظريّة، فالظاهر أن تعريف الكلمة لم يناقش مناقشة علميّة إلا بعد أن اقترح جار الله الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) أوّل محاولة - فيما يبدو - لتحديد معناها الاصطلاحي، فذكر أنّ "الكلمة هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع"(٣)، غير أنّ هذا التعريف تعرّض لبعض التعديل، والنقد، فاختصره ابن الخشّاب (ت ٥٦٧ هـ) بقوله: "اللفظة المفردة"(٤)، وانتقده محمد فخر الدين الرازي (ت ٦٠٦ هـ)؛ لأنّه جعل الإفراد صفة للمعنى بدلاً من اللفظ؛ وهو ما يؤدي إلى إخراج الأفعال والمشتقّات وغيرها مما يشتمل على معان مركّبة من مفهوم الكلمة(٥). وربما هذا هو السبب عينه الذي جعل ابن الخشّاب يستدرك بجعل الإفراد صفة للّفظة.

(١) رضي الدين الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، تحقيق يوسف حسن عمر (بنغازي: جامعة بنغازي، ١٩٧٨م)، ١/ ٢٦.

(٢) أبو الفتح عثمان ابن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار (بيروت: عالم الكتب، د-ت)، ٢: ٩٨/ ١٠١.

(٣) جار الله الزمخشري، المفصل في علم العربية بشرح ابن يعيش، (بيروت: علم الفكر، القاهرة: مكتبة المتنبي، د-ت)، ١: ١٨.

(٤) عبد الله ابن الخشّاب، المرتجل، تحقيق علي حيدر (دمشق: دار الحكمة، ١٩٧٢)، ص ٤-٥.

(٥) محمد فخر الدين الرازي، مفاتيح الغيب (بولاق: دار الطباعة العامرة، ١٢٨٩هـ)، ١: ١٦. وينظر أيضًا الأستراباذي، شرح الرضي، ١: ٢١-٢٢.

ثم عرّفها من جاء بعدهم تعريفات متشابهة، كما فعل أبو يعقوب بن يوسف السكّاكي (ت ٦٢٦ هـ)[١]، وابن معط (ت ٦٢٨ هـ)[٢]، وابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ)[٣]، والرضي (ت ٦٨٦ هـ)[٤]، وربّما لم يُضف قيدٌ مهمٌّ على هذه التعريفات حتى القرن السابع الهجري عندما نبّه ابن مالك (ت ٦٧٢ هـ) على قيد الاستقلال بقوله: "الكلمة لفظ مستقل دال بالوضع تحقيقًا أو تقديرًا، أو منويٌّ معه كذلك"[٥]، وقد أخرج بهذا القيد ما يُعرف في اللسانيّات بالمصرّفات المقيّدة؛ إذ إنّها لا تستقلّ بنفسها، وذلك نحو تاء التأنيث في مسلمة، وأدخل بقوله: "تقديرًا" طرفي المركّبات الإضافيّة كـ "امرئ القيس"، التي لا يدلّ كل جزء منها على معنى بالوضع تحقيقًا، بل دلالتها دلالة تقديريّة، وأدخل بقوله: "منوي معه" ما قُدّر حذفه كالضمير "أنت" المستتر وجوبًا في نحو "افعل"[٦]. وربّما كان أهمّ ما أضافه هذا التعريف أنّه لجأ إلى المعيار النحويّ في تعريفه للكلمة بدلاً من المعيار الدّلالي الذي اعتمد عليه من سبقه.

ثمّ حدث تطوّر آخر في تعريف الكلمة في القرن الثامن الهجري، وهو تطوّر أحدثه أبوحيّان التوحيدي (ت ٧٤٥ هـ) بتغيير كلمة "لفظ" إلى "قول" حين عرّف الكلمة بقوله: "الكلمة قول موضوع لمعنى مفرد"[٧]، وقد أراد بذلك

(١) أبو يعقوب بن يوسف السكّاكي، مفتاح العلوم (القاهرة: البابي الحلبي، ١٣١٨ هـ)، ص ٤.

(٢) يحيى بن معط، تحقيق محمود محمد الطناحي، الفصول الخمسون (القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي، د-ت)، ص٣١.

(٣) ابن الحاجب، الكافية بشرح الرضي، تحقيق يوسف حسن عمر (بنغازي: جامعة بنغازي، ١٩٧٨)، ١: ١٩.

(٤) الأستراباذي، شرح الرضي، ١: ٢١-٢٢.

(٥) ابن مالك الطائي، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق محمد كامل بركات، (القاهرة: دار الكاتب العربي، ١٩٦٧)، ص ٣.

(٦) ١: ٩٥-٩٦.

(٧) جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام، شرح اللمحة البدرية، تحقيق هادى نهر (بغداد: ١٩٧٧)، ١: ٢٠٠.

الاستغناء عن قيد الاستقلال الوارد في تعريف ابن مالك؛ لأنّ القول ـ في رأيه ـ لا يطلق على أجزاء الكلمة، وهو أمر لا يسلّم لأبي حيّان؛ إذ ليس ثمة ما يمنع إطلاقه على بعض الكلمة إن كان ذا معنى، وهو المصرّف كتاء التأنيث، و"ال" التعريف، و"واو الجمع"؛ ولذا فإنّ قيد الاستقلال لا يزال مهمًّا في التعريف؛ للاحتراز من أمثال هذه المصرّفات التي تدلّ على معان ولكنّها لا تستقل، أمّا أهمية القول فيبدو في كونه أخصّ من اللفظ؛ لإطلاقة على اللفظ المفيد فقط، ولذا رأى ابن هشام (ت ٧٦١ هـ) حذف عبارة "موضوع لمعنى" من تعريف أبي حيّان؛ لأنّها حشو بعد ذكره "قول". واستنتج أنّ وصف الكلمة بأنّها "قول مفرد" كافٍ في تعريفها[١]. وقد اختار السيوطي (ت ٩١١ هـ) تعريف الكلمة بأنّها "قول مفرد مستقل أو منويٌّ معه"، ووصفه بأنّه أحسن حدود الكلمة، وقد أريد بمصطلح "القول" ـ كما قدّمنا ـ اللفظ المفيد المستعمل، احترازًا من اللفظ المهمل الذي لم يوضع لمعنى، وأريد بالإفراد إخراج المركّبات؛ لأنّها مؤلّفة من أكثر من كلمة، وقُصد بالاستقلال إخراج العلامات الصرفيّة الدالّة (المصرّفات اللاصقة)، لأنّها أقوال مفردة، ولكنّها لا تستقلّ، وأريد بقيد "منويٌّ معه" إدخال الكلمات المضمرة والمقدّرة.

أمّا النحو التقليدي الغربي فلم يختلف في تعويله على الكلمة في الدرس اللغوي، بل كانت الكلمة محور اهتمام النحاة، مثلما كانت مثارالمترجمين، وعلماء الدلالة، وغيرهم. واستمر الأمر على هذا الحال إلى أن دخل مصطلح المصرّف الذي زاحم الكلمة في اهتمام اللسانيّين، دون أن يبعدها عن بؤرة عنايتهم. ولقد تباينت آراء اللسانيّين المحدثين بين منكر لأهميتها في التحليل اللسانيّ ومعوّل عليها، ومن بين الذين أنكروا أهميتها اللسانيّ هاريس Harris الذي يذكر في مقدّمة أحد مقالاته أنّ منهجه في وصفه للجمل اللغويّة يعتمد

(١) ينظر أبو عبد الله السلسيلي، شفاء العليل في إيضاح التسهيل، تحقيق الشريف عبد الله البركاتي (مكة المكرمة: المكتبة الفيصلية، ١٤٠٦هـ)، اللمحة البدرية، ١: ١٠٧.

على سلسلة من المصرّفات، وليس على الكلمات[١]، وممن أنكر أهميّة الكلمة أيضا قارفين Garvin الذي شكّك في مقدرتنا على عزل الكلمات بعضها عن بعض، وعلى فصل الصرف عن النحو[٢]. ولعلّ من الردود التي يمكن أن توجّه إلى هؤلاء المنكرين لمفهوم الكلمة أنّ تبادل العناصر (أكرم، الأستاذ، الطالب، الجديد) وإمكان إعادة ترتيبها تقديمًا وتأخيرًا بأشكال مختلفة في جملة مثل "أكرم الأستاذ الطالب الجديد" مع تماسك كل منها ودون حاجة إلى تفكيكها إلى عناصر أصغر يدلّ بوضوح على أنّه لا يمكن أن نتجاهل الكلمات بوصفها وحدات في التحليل اللسانيّ؛ إذ إنّ هذه الكلمات تنتقل بجملتها من موقع إلى آخر، ولم تكن المصرّفات في نحو هذا المثال موضوعًا للنقل على الإطلاق، كما أنّ كون هذه الكلمات هي الحاملة للعلامات الإعرابيّة يزيد من إلحاحنا على ضرورة وجودها في التحليل اللسانيّ؛ لأنّ المصرّفات التي يراد لها أن تكون بديلاً للكلمات ليست هي الحاملة لعلامات الإعراب والبناء.

وقد كان الباعث لبعض المنكرين لأهمية الكلمة في التحليل انطلاقهم من المنهج السياقي التأليفي كما هو الحال مع مالينوفسكي الذي ذهب إلى أنّ "الكلمات المعزولة ما هي في واقع الأمر إلا أوهامٌ لغويّة، إنّها نتاج لتحليل لساني متقدّم"[٣]. وهذا شبيه برأي ابن القيّم الجوزيّة في اللفظ المفرد المعزول عن القرائن المحيطة به؛ إذ هو في رأيه "ليس بكلام ولا جزء كلام ولا يفيد فائدة أصلاً، وهو صوت يُنْعق به"[٤].

(1) Zellig S Harris, "From Morpheme to Utterance" Language, Vol. 22, No. 3 (Jul - Sep, 1946), pp. 161-183. p. 161.

(2) Paul L Garvin, "Delimitation of Syntactic Units", Language, Vol. 30, No. 3 (Jul - Sep, 1954), pp. 345-348, p. 345.

(3) Malinowski, B. Coral gardens and their magic (London: Macmillan, 1966) P. 11.

(٤) الموصلي، محمد، مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة لابن قيّم الجوزية (مكة: المكتبة السلفيّة، ١٣٤٩ هـ)، ٢/ ٤٢.

أمّا اللسانيّون الذين لا يزالون يولون أهميّة للكلمة في التحليل اللسانيّ، فقد آثروا التفريق بين أنواع من الكلمات استناداً إلى معايير مختلفة، أهمّها ما سنعرض له في المبحث الآتي.

## ٣- أنواع الكلمة

من المعايير التي اعتمد عليها معرّفو الكلمة في تحديد مفهومها: المعيار الاجتماعي، والمعيار الإملائي، والمعيار الصياتي، والمعيار المعجمي والمعيار الدلالي، والمعيار النحويّ، وسنناقش فيما سيأتي أنواع الكلمة استناداً إلى كل معيار من هذه المعايير. ولكن قبل ذلك لابدّ من التنبيه على أنّ هذه المعايير ربما لا يستقل بعضها عن بعض عندما نلجأ إلى أحدها لصوغ حدّ لمفهوم الكلمة أو وضع حدودها، بل كثيراً ما نجدها تتداخل متأثرة بعضها ببعض إلى الحدّ الموقِع في خلل معروف في مثالب الحدّ المنطقي هو الدوْر.

٣، ١- الكلمة الاجتماعيّة

يقصد بالكلمة الاجتماعية social word المفهوم الشائع عند عامّة الناس لما يقصد بالكلمة، وهو عادة ما يكون مفهوماً فضفاضاً غير واضح في أذهان معظم أفراد المجتمع، ولكنّهم يشعرون به شعوراً حدسيًّا بالقدر الذي يكفل تلبية حاجاتهم اللغويّة اليوميّة. ويذكر سابير Sapir أنّ متكلمي اللغات غير المكتوبة لا يجدون صعوبة في إعادة الجمل كلمة كلمة، ولكنهم يجدون صعوبة في تجزئة الكلمة إلى وحدات أصغر(١).

وقد عرّف شاو Chao الكلمة الاجتماعيّة بأنها "ذلك النوع من الوحدات المتوسطة في الحجم بين الصيتة phoneme والجملة التي يشعر بها غير اللسانيّين

(1) Sapir, E, Language (New York, Harcourt, Brace and Company, 1921), p. 34. See also Laurie Bawer, English Word Formation (Cambridge: Cambridge University Press, 1982), p. 8.

ويتحدثون عنها ويستخدمون لها مصطلحاً في حياتهم اليوميّة ويشتغلون بها عمليًّا بطرق مختلفة"(١). وكما هو واضح، فإنّ هذا التعريف ليس له أهميّة كبيرة في التحليل اللسانيّ؛ إذ إنّه لا يفيدنا شيئًا مهمًّا غير أنّ عامة الناس يدركون وجود الكلمات في اللغة، ويستخدمونها في حياتهم.

٣، ٢- الكلمة الإملائيّة

تعرّف الكلمة اعتماداً على هذا المعيار بأنّها أي سلسلة مؤتلفة من الحروف مسبوقة ومتبوعة بفراغ أو علامة ترقيم. وقد عرّفها هارفورد Hurford بأنّها "سلسلة من الحروف التي لا يفصل بينها فراغ"(٢). وهذا المعيار هو المعتمد في عدّ كلمات الوثائق الحاسوبيّة، وفي تحديد مواضع علامات الترقيم، وهو أيضا المرجع عادة في شروط حجم البحوث المطلوبة في الدوريات العلميّة والمسابقات ونحوها عندما يشترط عدد معيّن من الكلمات، ولكنه ليس له قيمة علميّة ذات بال في التحليل اللسانيّ؛ وذلك لأنّ الأنظمة الكتابيّة إنما هي أنظمة مصطنعة وطارئة على اللغات الطبيعيّة، ولا تنتمي إلى بناها الصوتيّة أو المعجميّة أو القواعديّة.

ومن المشاكل التي تواجه هذا المعيار:

١- أن العنصر اللغوي الواحد قد يعدّ كلمة أو أكثر وفقًا للطريقة التي يكتب بها كما في الثنائيات الواردة في الجدول الآتي:

جدول يبيّن عدم اطّراد المعيار الإملائي

| | |
|---|---|
| ألاّ | أن لا |
| كيلا | كي لا |
| لكي لا | لكيلا |
| خمس مائة | خمسمائة |

(1) Chao, Y. R. 1968 A Grammar of Spoken Chinese Berkeley: U of California Press 136-138.

(2) Jim Hurford, Grammar, (Cambridge: Cambridge University Press, 1994), p. 247.

٢- أنّه - وإن كان مناسبًا لبعض اللغات كالإنجليزيّة ونحوها - غير مناسب للغات التي تعتمد على المصرّفات وليس على الكلمات كاللغة الصينيّة[١]، واليابانيّة، أو تلك التي لا تفصل بين كلماتها بفراغ كما في اللاتينية والإغريقيّة، كما أنّه يوقع في إشكالات كثيرة في اللغة العربيّة ونحوها التي قد تتألّف فيها الكلمة الإملائيّة من مركّب من الكلمات النحويّة قد يصل أحيانا إلى جمل كاملة، كما هو موضّح في الجدول الآتي:

جدول المقارنة بين الكلمات الإملائيّة والنحويّة

| أمثلة للكلمات الإملائيّة التي تعدّ أكثر من كلمة بالمعيار النحويّ | أمثلة للكلمات النحويّة التي تعدّ أقلّ من كلمة بالمعيار الإملائي | أمثلة للكلمات التي ينطبق عليها المعياران |
|---|---|---|
| به | واو العطف | إنّ |
| لهو | فاء العطف | في |
| والله | واو القسم | ثمّ |
| إنّهم | باء القسم | أو |
| لعلّكم | تاء القسم | باب |
| كنتم | لام التعليل | صدى |
| لقيتهم | باء الإلصاق | كتب |
| سألتمونيها | لام الملكيّة | مستهدف |
| أفتُهلكنا | سين الاستقبال | مدرّسون |
| فسيكفيكهم | همزة الاستفهام | متفائلين |
| أفستُعطونيها | الضمائر المتصلة | مدهامّتان |

(1) Packard, The Morphology of Chinese, p. 8.

٣، ٣- الكلمة الصياتيّة

تُعرّف الكلمة صياتيًّا بالرجوع إلى القواعد النطقيّة والمقطعيّة في اللغة، وتوصف بأنّها وحدة نطق أكبر من المقطع وأصغر من وحدة التنغيم، وتختلف اللغات في مدى إفادتها من هذا المعيار في رسم حدود واضحة للكلمة، فبينما نجد أن اللغة التركيّة التي ينبر فيها المقطع الأخير من الكلمة عادةً قد تستفيد جزئيًّا من هذا المعيار، نجد أن اللغة العربيّة غير معنيّة به؛ وذلك لتعقد نظام النبر فيها، ومع ذلك قد نجد بعض الضوابط والخصائص التي تميّز الكلمة من المصرّف، ومن ذلك مثلاً أنّ الكلمة العربيّة لا تبدأ بساكن إلا في أثناء الكلام، ولكن المصرّف قد يكون ساكنًا كما في التاء في ضربتْ. ومما يميّز الكلمة أيضًا على المستوى الصياتي أنّها لا تخلو من صائت. كما أن الكلمة العربيّة -مثلها في ذلك مثل الإنجليزيّة- لا تشتمل عادةً إلا على مقطع واحد قوي النبر، أما بقيّة المقاطع إن وجدت في الكلمة فتنبر نبرًا أضعف بتخفيض درجة الصوت أو بتقصير طوله، كما في "سلام" و"محك" و"طالبتان"، إلخ. وعلى أيّ حال، فإنّ دراسة الصوت كما يقول بعض الباحثين: "لا تفيد شيئًا كبيرًا في ما يتعلّق بالكلمة الصوتيّة"(١).

أمّا أهم الانتقادات الموجّهة إلى هذا التعريف فإنّ الاستناد إليه ينتج لنا كلمات أشبه بأشكال مقطعيّة صياتيّة منها إلى شكل الكلمة المألوف، ومن ذلك نحو "جاءرْ" في نحو "جاءرْ رَجُلُ يبْكي"، التي تُكتب عادة "جاء الرَّجُلُ يبْكي". وفيما يبدو أنّه محاولة لتجنّب الوقوع في إشكال من هذا النوع اقتُرح معيار آخر لتحديد حدود الكلمة الصياتيّة، وذلك بالاعتماد على معيار الوقف الاحتمالي potential pause، الذي عُرّفت الكلمة بناءً عليه بأنّها "أي جزء من الجملة محدود

(١) عبد الحميد عبد الواحد، الكلمة في اللسانيّات الحديثة (صفاقس: قرطاج للنشر والتوزيع، ٢٠٠٧) ص١٠.

بنقاط متعاقبة يمكن الوقوف عليها"[١]. والمقصود بالنقاط المتعاقبة نقاط افتراضية تصلح أن تكون مواضع لوقفات تعرف بها نهاية كل كلمة في الجملة. ولكن مما يقلّل من قيمة معيار الوقف الاحتمالي أنّه يعتمد على معايير أخرى يفترضها المتكلّم قد يكون من بينها ضوابط صرفيّة ونحويّة ودلاليّة وإملائيّة، فعندما نقرأ قوله تعالى "كلاّ بل ران على قلوبهم"، فإننا لا نشعر تلقائيًّا بوجود وقفة ممكنة على نهاية "بل" ما لم ندرك معنى الآية، ونعلم بعد ذلك أنّ ما نطقناه "برّان" ـ بإدغام اللام في الرّاء بحسب قراءة الجمهور ـ هو في الواقع التحام صياتي لكلمتين أولاهما "بل" وأخراهما ران (بمعنى غطّى). وبسبب هذا الالتباس قرأ عاصم بالوقف على "بل" تفاديًا للإدغام، وحفاظًا على الفصل بين الكلمتين، واختار حفص أن يسكت القارئ سكتة خفيفة لإبراز اللام، ومن ثمّ تمييز حدود كلمة "بل".

ولعلّ من أشهر تعريفات الكلمة في تاريخ اللسانيّات تعريف بلومفيلد "أصغر مبنى حرّ" "minimum free form"[٢]، وهو تعريف أقرب إلى أن يكون تعريفًا صياتيًّا من كونه تعريفًا نحويًّا، ويقصد بحريّة المبنى أنّه يصلح وحده لأن يحلّ محل قولة مفيدة يحسن السكوت عليها[٣]؛ وبناء عليه فإنّ نحو "نعم" كلمة لأنّها يمكن أن تفيد معنى تامًّا كأن تكون جوابًا عن سؤال من نحو: هل أنت طالب؟، أمّا واو العطف مثلاً و the الإنجليزيّة فليستا من الكلمات لأنّهما لا يقعان موقع القولة.

(1) John Lyons, Introduction to Theoretical Linguistics (Cambridge: Cambridge University Press, 1968) p. 199. See also: Anderson, S, Phonology in the Twentieth Century (Chicago: University of Chicago Press, 1985) p. 150-152.

(2) Bloomfield, Leonard, Language (New York: Henry Holt and Company, 1933) p. 178.

(3) Lyons, Introduction, p. 201.

٣، ٤- الكلمة المعجميّة

الكلمة المعجميّة تعادل ما يعرف عند الغربيين بالعَجَمة[١] lexeme، ويفهم من كلام جون لاينز أنّه اقترح هذا المصطلح[٢]، للإشارة إلى ما يمكن وصفه بأنّه وحدة مجرّدة ذات معنى معجمي واحد مستقل دلاليًّا يرتبط ارتباطًا صرفيًّا بمجموعة من الكلمات، ويشار إليها في الإنجليزية عادة بأحرف كبيرة. وتتكوّن العجمة في العربيّة - كما هو الحال في اللغات الساميّة الأخرى - من ثلاثة صوامت غالبًا، وقد تقل عن ذلك أحيانا، ولاسيما في الأدوات الوظيفيّة، وبعض الكلمات المبنيّة، وقد تزيد على ثلاثة صوامت في بعض الكلمات، ولكنها في كل الحالات تدل على معنى معجمي أو وظيفي، ومعنى كونها مجرّدة أنّها لا تتحقق في الكلام الفعلي، بل هي متصوّر نظري، تنجلي في الكلام من خلال مبانيها القواعدية التي تحكمها قواعد وضعيّة، وضوابط استعماليّة يألفها متكلمو العربيّة. ويحدث تحققها الفعلي بإقحام صوائت ملائمة لكل نوع من أنواع العجمات يرتبط بتصنيفها من حيث نوعها (أي كونها اسمًا أو مصدرًا أو فعلاً أو حرفًا) ومن حيث الجمود والاشتقاق (ومداه)، والبناء والإعراب، والتعدّي واللزوم. وهكذا فإن لكل من الأسماء، والمصادر، والأفعال، والحروف مبانيها الخاصة، كما أنّ للجوامد مبانيها، وللمشتقات مبانيها، ولايخفى ما لعوامل البناء والإعراب، والتعدّي واللزوم من أثر في تحديد شكل المبنى الذي ترد عليه الكلمة. ولا تأخذ العجمة شكل الكلمة إلا بعد وضعها في مبنى معيّن تستقرّ عليه، وتعرف به، ومن هنا يتميّز المصطلحان الكلمة والعجمة.

(١) العَجَمة في اللسان وتاج العروس وغيرهما تطلق على النواة، وقد استخدمناها هنا مجازًا لتكون مصطلحًا لكلمة "لكسيم" التي يقصد بها الوحدة المعجميّة، ولا تخفى العلاقة المعنويّة بين المعنى اللغوي (وهو النواة) والمعنى الاصطلاحي المقصود هنا؛ إذ كلاهما يدل على أصل الشيء ومصدره، ثم إنّ كلمة كلمة "عجمة" ذات صلة اشتقاقية بنحو معجم وفروعها، كما أنّ كلمة "lexeme" في الإنجليزية مرتبطة بـ "lexicon" وما يرتبط بها من مشتقات.

(2) Lyons, Introduction to Theoretical Linguistics, p. 197.

وفيما يبدو أنّه تأثّر بدو سوسور[١]، يذكر جون لاينز أنّ نحو find و found مبنيان لكلمة واحدة[٢]، وهو ما ينطبق على نحو "يجد" و"وجد" في العربيّة؛ غير أنّ المتأمّل في الأمر يستنتج أنّهما كلمتان مختلفتان؛ وذلك لأنّ المعيار الذي ينبغي الاستناد إليه في الحكم على عنصرين متشابهين بأنهما كلمة واحدة إنما هو الاختلاف في المبنى والمعنى كليهما وليس في أحدهما فقط، وهو ما ينطبق على المثال السابق الذي يظهر فيه الاختلاف بين find و found، وكذلك بين "يجد" و"وجد" في المبنى والمعنى معا. ويظهر هذا واضحًا في العربيّة عند تجزئة نحو "كتب" و"يكتب" إلى المصرّفات المتألفة منهما؛ إذ يمكن تجزئة كل كلمة من الكلمتين إلى:

١- العجمة ك ت ب الدالّة على المعنى المعجمي المجرّد للكتابة الذي تشترك فيه كل مباني الكلمات المشتقّة من الجذر ك ت ب.

٢- وصيغة "فَعَلَ"، الدّالة على وقوع الحدث في الزمن الماضي في "كتب"، وصيغة "يَفْعُل، الدّالة على وقوع الحدث في الزمن الحاضر في "يكتب".

ولابدّ من الإشارة إلى أنّ تحليل الكلمتين السابقتين ونحوهما يختلف عن نحو "عشر" و"عشرة"، و"مسلمون" و"مسلمو" التي يمكن عدّ كل ثنائيّة منهما مبنيين لكلمة واحدة، والفرق بين الحالين يبدو في أنّ العلاقة بين "عشر" و"عشرة" (وكذلك بين "مسلمون" و"مسلمو") علاقة تشابه في حين أن العلاقة بين "كتب" و"يكتب" (ونحوهما) علاقة تغاير؛ وذلك لأنّ إبدال "عشر" من "عشرة" غير ممكن؛ إذ لا يمكن عادة أن تحل إحداهما محل الأخرى في السياقات التي ترد فيها أيّ منهما؛ بسبب أنّ ورود كل واحدة منهما في سياق ما محكوم بالقواعد

(١) فرديناند دي سوسير، دروس في الألسنيّة العامة، تعريب صالح القرمادي ومحمّد الشاوش ومحمّد عجينة (تونس: الدار العربيّة للكتاب، ١٩٨٥)، ص١٦٤.

(2) John Lyons, Semantics (Cambridge: Cambridge University Press, 1977) P. 1:19.

الوضعيّة اللغويّة، وليس موقوفًا على اختيار المتكلّم؛ وهو ما يعني أنّه لا يمكن أن نضع "عشر" بدلاً من "عشرة" في نحو اشتريت عشرة أقلام. أمّا في نحو "كتب" و"يكتب" فيمكن إحلال إحداهما محل الأخرى في بعض السياقات؛ لأنّ العلاقة بينهما علاقة تغاير، التي بمقتضاها يمكن إحلال العنصر اللغوي محل الآخر إن أراد المتكلّم ذلك؛ لكون الإبدال فيهما موقوفًا على مراد المتكلّم، وليس خاضعًا لمقتضيات الوضع، وبناء على ذلك يمكن لـ "كتب" أن تحل محل "يكتب" في نحو يكتب أحمد واجبه متعجّلاً.

وممّا يُفسّر ما سبق أنّ العلاقة بين "عشر" و"عشرة" في العربيّة علاقة تكامل؛ أي أنّ التوزيع السياقي للكلمة يقضي أن تأخذ مرة الشكل "عشر" عندما يكون المعدود مؤنثًا، ويأخذ مرة الشكل "عشرة" عندما يكون المعدود مذكّرًا، وهذا ينطبق أيضًا على نحو "مسلمون" و"مسلمو" و"مسلمين" و"مسلمي" التي تقع كل واحدة منهما في سياق لا تقع فيه الأخرى، حيث تقع الأولى في حالة الرفع إن لم تكن مضافة إلى غيرها، وتقع الثانية في حالة الرفع إن كانت مضافة إلى غيرها، وتقع الثالثة في حالتي النصب والجر عند عدم الإضافة، وتقع الرابعة في حالتي النصب والجر عند الإضافة كما في الأمثلة الآتية:

انتصر المسلمون في غزوة بدر.

انتصر مسلمو بدر.

انزعج كفار قريش من انتصار المسلمين في بدر.

انزعج كفار قريش من انتصار مسلمي بدر.

وهكذا يمكن أن نستنتج مما سبق أنّه لا يمكن عدّ كلّ من "عشر" و"عشرة" (وكذلك كل من "مسلمون" و"مسلمو" و"مسلمين" و"مسلمي") كلمة مستقلّة، بل هي مبان قواعدية لكلمة واحدة اقتضى الوضع أن تتوزع تكامليًّا على

سياقات مختلفة. أما نحو "يجد" و"وجد" (وكذلك find وfound، و"يكتب" و"كتب") فهي ليست من قبيل الاختلاف في المباني القواعديّة للكلمة الواحدة - كما يرى لاينز - بل هي كلمات مستقلّة لاختلافها وضعًا في المبنى والمعنى، وإمكان إحلال بعضها مكان الآخر.

٣، ٤، ١- الفرق بين الجذر والعجمة والكلمة ومبنى الكلمة

لكي يكون تحليلنا دقيقًا للكلمة العربيّة، لابدّ من التفريق بين أربعة مصطلحات متقاربة هي "الجذر" و"العجمة" و"الكلمة" و"مبنى الكلمة". أما الجذر فهو الأساس لكل هذه المصطلحات؛ وهو أعلاها تجريدًا، وأعمّها معنى؛ وهو العنصر المجرّد الذي تستمدّ منه كلمة أو أكثر، ويحمل معنى معجميًّا أو أكثر للكلمات المستمدّة منه، فإذا ما أخذنا الجذر "د ر س" فسنرى أنّه أصل لكثير من المعاني، منها كما يذكر المعجم الوسيط:

"ـ دَرْسًا، ودُروسًا: عَفَا وذَهَبَ أَثرُهُ. و- تقادم عَهْدُه. و- الثوبُ ونحوُه: أخلَقَ وبَلِيَ. و- البعيرُ: جَرِب. و- المرأةُ: حاضَتْ. فهي دارسٌ. (ج) دُرَّسٌ، ودَوَارسُ. و- الشيءَ دَرسًا: غيَّره أو محا أثَرَه. و- الثوبَ: أخلَقَه. و- الدَّابَّةَ: راضها وذلَّلها. و- الفِراشَ: وطَّأَهُ ومهَّدَه. و- الكتابَ ونحوَه دَرْسًا، ودِرَاسَةً: قَرَأَهُ وأقبل عليه ليحفظَه ويفهمه. ويقال: دَرَسَ العلْمَ والفنَّ. و- الحنطةَ: داسها. و- الطعامَ: أكله شديداً"(١).

أمّا إذا نظرنا إلى "د ر س" على أنّها عجمة، فسنحكم على كل جذر دلّ على معنى مختلف من الجذور السابقة بأنّه عجمة، وذلك يعني أنّ العجمة أخصّ من الجذر؛ لأنها تدل على معنى واحد فقط، ولذا فإنّ الفعل الماضي المشتق من "د ر س" بمعنى عفا مستمدّ من عجمة مختلفة عن الفعل الماضي المشتق من "د ر س"

(١) المعجم الوسيط: "درس".

بمعنى حاضت، وعن الفعل الماضي المشتق من "د ر س" بمعنى قرأ، وهكذا. وما نسميه عجمة بهذا المعنى هو ما يعتمد عليه المعجميّون في وضع مداخل المعجم؛ فكل عجمة توضع في مدخل مستقل، فإذا دلّ الجذر على أكثر من معنى -كما في "د ر س" المذكور سابقًا، نُظر في تلك المعاني، فإن كانت متقاربة توحي بأنّ أحدها ناشئ عن تطوّر الآخر، كما في المعاني التي تدل عليها ١- درس دَرْسًا، ودُروسًا: عَفَا وذَهَبَ أَثرُهُ. و٢- درس تقادم عَهْدُه. و٣- درس الثوبُ ونحوُه: أخلَقَ وبَليَ، استُنتج أن هذا الجذر مرتبط بعجمة واحدة، وعُدّ تنوّع معانيه من قبيل "التعدّد المعنوي"، وأعطي مدخلا واحدًا في المعجم. أمّا إذا كانت معاني الجذر غير متقاربة، ولا يتّصل بعضها ببعض، عُدّ ذلك الجذر متعدّد العجمات، وصنّف من قبيل "التماثل اللفظي" أو "المشترك اللفظي"، وأعطي مداخل مختلفة في المُعجم. والناظر في معجم مقاييس اللغة لابن فارس ليلحظ فيه قدرة فائقة على التفريق بين الجذور التي هي من أصل واحد، أو تلك التي لها أصول متعددة(١).

أمّا نحو "درس" و"يدرس" و"درْس" و"دراسة" و"دارس" و"مدرسة" و"ندرّس" "ويُدرّس" و"تدريسا" و"مدرِّس" و"مدرَّس" إلخ، فيُعدّ من قبيل الكلمات؛ لأنّ كلاًّ منها يدلّ على معنى مختلف، ويرتبط بمبنى مختلف. وذلك خلافًا لنحو "مدرّسان"، و"مدرّسيْن" اللتين ينبغي أن تصنّفا بأنّهما مبنيان لكلمة واحدة؛ لأنّهما يختلفان في المبنى فقط دون المعنى. وينطبق هذا أيضا على نحو "خمس" و"خمسة" اللذين يدلاّن على معنى واحد، وإن ارتبطا بسياق مختلف، ولم ينشأ اختلافهما إلا بسبب مقتضيات وضعهما التي استدعت أن تأتي "مدرّسان" في حالة الرفع، و"مدرّسين" في حالتي النصب والجرّ، كما تطلّبت أن تأتي "خمس"

(١) ينظر على سبيل المثال الفرق بين معالجته للجذر (ب هـ ر) ومعالجته للجذر (ب هـ س). أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام هارون (دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، ٢٠٠٢م)، ١: ٣٣٤-٣٣٥.

مع المعدود المؤنّث، و"خمسة" مع المعدود المذكّر.

ولكي يكون الفرق أكثر وضوحًا بين "الجذر" و"العجمة" و"الكلمة" و"مبنى الكلمة"، فسنعود إلى المبنى "مدرّسان" الذي هو أحد المبنيين اللذين تنجلي فيهما الكلمة الدّالة على شخصين يعملان في مجال التدريس، والمبنى الآخر هو "مدرّسين"، فإذا رجعنا إلى مستوى أعلى من التجريد بعد المرور بمستوى الكلمة فسنجد العجمة "د ر رس" التي تدل على المعنى المعجمي العام للتدريس دون أن يأخذ شكل المصدر أو ما اتصل به من مشتقّات، فإذا أردنا الرجوع إلى الأساس فسنجد الجذر "د ر س" الذي يدلّ على عدد من المعاني المعجميّة من بينها ما اقتبس أعلاه من المعجم الوسيط.

٣، ٥- الكلمة الدلاليّة

يقتضي المعيار الدلالي أن يكون العنصر اللغوي دالاً على مفهوم مفرد (أو موحّد) لكي يعدّ كلمة، ومن التعريفات المستندة إلى هذا المعيار أنّ الكلمة هي "اتحاد معنى معيّن بمركّب من الأصوات يمكن استخدامه استخدامًا قواعديًّا معيّنًا"(١).

ولعلّ من أهم مثالب هذا التعريف أنه يُدخل عبارات مثل (١) و(٢) و(٣) في ماصدق التعريف؛ لأنها جميعها تدل على مفاهيم موحّدة، وهي الأم، ومحمد (صلى الله عليه وسلّم)، وآدم (عليه السلام) على الترتيب.

١- "المرأة التي ولدتني.

٢- الرسول الذي بعث رحمة للعالمين.

٣- أوّل مخلوق على وجه الأرض.

وقد حاول علماء التراث أن يحترزوا من هذا الاعتراض بإقحام فكرة "الوضع"

(1) Lyons, Introduction to Theoretical Linguistics, p. 200.

لتقييد دلالة الكلمة على المعنى المفرد بمقتضى الوضع، وذلك لكي يستبعدوا بها أمثال العبارات السابقة التي تدل على معنى مفرد، ولكن بتركيب المتكلّم وليس بمقتضى وضعها مفردة، ومن أولئك الذي راعوا هذا القيد الزمخشري في تعريفه السابق للكلمة، والسكّاكي (ت ٦٢٦هـ) الذي عرّف الكلمة بقوله: "اللفظة الموضوعة لمعنى مفردة"(١). وقد حاول ابن مالك بذكره لقيد "تقديراً" في قوله: "دال بالوضع تحقيقًا أو تقديرً"(٢) في تعريفه السابق للكلمة أن يدخل الألفاظ المركبة الدّالة على معنى مفرد بالوضع كما في نحو "امرؤ القيس" التي تدل بحكم وضعها الأصلي على معنى مفرد مع كونها مركبة من كلمتين. وبذلك كان هذا القيد قيد إدخال وليس قيد إخراج كما في قيدي الزمخشري والسكّاكي.

٣، ٦- الكلمة النحويّة

يمكن أن نُعرّف الكلمة استناداً إلى هذا المعيار بأنها أصغر علامة لغويّة مستقلة إعرابيًّا مكوّنة من مصرّف أو أكثر. وهذا التعريف هو الأقرب إلى التحليل اللسانيّ السليم. والمراد من العلامة المركّب الحاصل من التحام الدّال بالمدلول، سواء أكان المدلول معجميًّا كما في الكلمة المعجميّة، أم قواعديًّا كما في الحروف والأدوات. ووصفت العلامة بأنّها لغويّة احترازاً من العلامات غير اللغويّة كإشارات المرور. وهذا المفهوم للعلامة ينسجم مع فكرة دو سوسور في تركّب العلامة من دالّ ومدلول وعدم انفصال أحدهما عن الآخر. وهو أمر يمكن تطبيقه على كل الوحدات اللسانيّة المرتبطة بالمعنى ابتداء من المصرّف وانتهاء بالنص، غير أنّ قيد الاستقلال يخرج المصرّف، ووصف العلامة بالصغرى يخرج ما فوق الكلمة.

والمقصود بالاستقلال الإعرابي القابليّة للتصنيف الإعرابي، أي الحكم على

(١) السكّاكي، مفتاح العلوم (القاهرة: البابي الحلبي، ١٣١٨هـ)، ص٤.

(٢) ابن مالك، تسهيل الفوائد، ص٣.

العنصر اللغوي بأنّه اسم أو فعل أوحرف مع بيان محلّه من الإعراب (بصرف النظر عن كونه معربًا أو مبنيًّا). وينطبق هذا على الباء الجارّة ونحوها، وعلى الواو العاطفة ونحوها، ولكنّه لا ينطبق على "ال" التعريف، و"تاء التأنيث" ونحوهما؛ لأنهما لا يعربان. ومن المهم أن نذكر هنا أنّ الكلمة هي العنصر اللغويّ الذي يتحمّل علامة الإعراب أو البناء، وهذه من أهمّ الخصائص التي تميّز الكلمة من المصرّف في العربيّة، كما أنّ الكلمة هي العنصر الذي تحدث فيه التغييرات الصرفيّة كما يشير ماثيوس Mathews(١).

ووفقًا لهذا المعيار النحويّ يمكن أن نُجزّئ سورة القدر مثلا إلى الكلمات الآتية:

[إن]، [نا]، [أنزل]، [نا]، [ه]، [في]، [ليلة]، [القدر]، [و]، [ما]، [أدرى]، [هو]، [ك]، [ما]، [ليلة]، [القدر]، [ليلة]، [القدر]، [خير]، [هي]، [من]، [ألف]، [شهر]، [تنزّل]، [الملائكة]، [و]، [الرّوح]، [في]، [ها]، [ب]، [إذن]، [ربّ]، [هم]، [من]، [كلّ]، [أمر]، [سلام]، [هي]، [حتّى]، [مطلع]، [الفجر].

وقد تبيّن لنا من خلال هذه التجزئة:

أ – أنّ السورة احتوت على كلمتين محذوفتين هما الضميران المستتران "هو" بعد "أدرى"، و"هي" بعد "خير".

ب – أننا عددنا الضمائر المتصلة كلمات؛ لأنّها أسماء، والاسم قسم من أقسام الكلمة الثلاثة(٢).

(1) Matthews, P. H, Inflectional Morphology (Cambridge: Cambridge University Press, 1972), p. 99ff.

(٢) لا تخفى العلاقة بين موضوع أقسام الكلمة والنحو المؤسس على الكلمة (في مقابل النحو المؤسس على المصرّف) للتفصيل ينظر: David Crystal, Linguistic, 2nd edn (England: Penguin Books, 1985), p. 188-9.

ت – أننا عددنا حرف العطف "الواو" كلمة؛ لأنّه حرف، والحرف قسم من أقسام الكلمة، خلافًا للعلامة التي هي جزء كلمة، وليست كلمة مستقلّة بل هي مصرّف لاصق؛ ولذا لم نعدّ أداة التعريف "ال" كلمة؛ ولكي نوضّح الفرق بين "ال" و"واو العطف" لابدّ من الإشارة إلى أن ما يشير إليه مجموع "ال" وما دخلت عليه يؤلّف مفهوما واحدًا مفردًا كما في "القدر"، "الملائكة"، "الرّوح"، "الفجر" خلافًا لنحو "والروح" التي تحتوي على مفهومين متميّزين، ولذا لو سألنا ما الذي يتنزّل في ليلة القدر؟ فسيكون الجواب: ١– الملائكة ٢– الرّوح. ولا يمكن أن يكون أحد المتنزّلين هو "والرّوح" بالعاطف والمعطوف معًا.

وتفريقًا بين نحو "ال" التعريف وتاء التأنيث من جهة، ونحو الواو العاطفة والباء الجارّة من جهة أخرى، ورد في همع الهوامع للسيوطي عند شرحه لقيد الاستقلال في تعريفه السابق: "وبالمستقل أبعاض الكلمات الدالة على معنى كحروف المضارعة وياء النسب وتاء التأنيث وألف ضارب فليست بكلمات لعدم استقلالها"(١)، كما ورد أيضًا قوله: "وذهب قوم إلى أن شرط الكلمة أن تكون على حرفين فصاعدًا، نقله الإمام فخر الدين الرازي في تفسيره ومحصوله، قال: ورُدّ عليهم بالباء واللام ونحوهما مما هو كلمة وليس على حرفين"(٢). وحريّ بنا التنبيه هنا على أنّه لا ينبغي التوهّم بأنّ النحاة يتفقون على عدّ ياء النسب وأداة التعريف وتاء التأنيث ونحوها جزء كلمة؛ فالرضي على سبيل المثال يذكر أن كلاً من هذه العناصر مع ما دخلت عليه "كلمتان صارتا من شدّة الامتزاج كلمة واحدة"(٣)، وهو تحليل غير دقيق؛ وكان الأولى به أن يعطي مصطلحا خاصًّا لهذه

(١) جلال الدين السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد العال مكرم، ط٢ (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٧)، ١: ٤.

(٢) السيوطي، همع الهوامع، ١: ٥.

(٣) الأستراباذي، شرح الرضي، ١: ٢٦.

العناصر كما أوضحناه وكما سنفصل فيما سيأتي.

ث – أننا عددنا حرف الجرّ "ب" كلمة مستقلّة؛ لأنّها –علاوة على كونها حرفًا– عاملة في كلمة "إِذْنِ"، ولا يمكن أن يعمل جزء الكلمة في جزئها الباقي، ولا يمكن أن يكون مجموع العامل والمعمول كلمة واحدة، كما لا يمكن أن يكون العاطف والمعطوف كلمة واحدة.

ج – أنّ مجموع كلمات السورة المذكور منها والمقدّر أربعون كلمة، كلّ منها قابل للتصنيف الإعرابي، ومندرج تحت أقسام الكلمة الثلاثة: الاسم والفعل والحرف.

وقد اتضّح لنا أيضًا أننا لم نعدّ العلامات أو اللواصق من قبيل الكلمات؛ لأنها علامات واسمة تدل على معان صرفيّة يتحدّد بمقتضاها الجنس، والعدد، والتعريف والتنكير، ونحو ذلك، ومن المعلوم أنّ علامات التعريف والإفراد والتثنية والجمع ونحوها ليست مستقلّة لأنّها من الأعراض التي تعتري جوهر الكلمة، وليس لها وجود ذاتي مميّز. وبناء على ذلك لا يمكن القول بأنّ أداة التعريف في نحو "المدرّس"، وتاء التأنيث في نحو "مدرّسة"، أو تاء الوحدة في نحو "حمامة"، أو ألف الاثنين في نحو "مدرّسان"، أو واو الجماعة في نحو "مدرّسون" من قبيل الكلمات؛ لأنّها تدلّ على أعراض تعتري من تشير إليهم الكلمات التي تلحقها هذه العلامات، ولا تدلّ على أشخاص أو أمور أو أشياء أو مفاهيم مستقلة، كما تدلّ كلمة "مدرّس" أو "حمامة" على مدلولاتها، وهذا ما يفسّر عدم قيام النحاة بإعرابها.

وأقلّ ما تكون عليه الكلمة النحويّة حرف صائت مثل ألف الاثنين الداخل على الفعل في نحو "قاما"، وواو الجماعة نحو "قاموا"، أو حرف صامت محرّك بحركة مثل "قِ" من "وقي"، وتاء الفاعل، وواو العطف.

٣، ٦، ١- أهمية الكلمة النحوية

تتميّز الكلمة النحويّة بأنها العنصر الذي يعتمد عليه في بناء العلاقات النحوية، كما في الأمثلة الآتية:

الجو لطيف (علاقة إسناد)

حضرتُ (علاقة إسناد)

كتاب الأستاذ (علاقة إضافة)

الفرس الأبيض (علاقة نعتيّة (تبعيّة))

الفصل كلّه (علاقة توكيد (تبعيّة))

نجح أحمد وعلي (علاقة عطف (تبعيّة))

الخليفة عُمر (علاقة بدل (تبعيّة))

كما أنّها موضوع المطابقة بين العناصر اللغويّة، كما في

إخوة صديقي الحميم كرماء.

وبينما تقوم الكلمات بعلاقة الإسناد تقوم المصرفات ببناء علاقة الإلصاق داخل الكلمة؛ ولذلك لا يعد إلحاق التاء المتحركة بنحو "أكل" في "أكلتُ" من الإلصاق، في حين يعدّ إلحاق تاء التأنيث الساكنة به منه. وبناء على ذلك لا تكون اللاصقة كلمة، بل هي جزء كلمة، وإن كانت في الأصل (قبل إلصاقها كلمة)، كما في "الرجل" التي تعدّ فيها "رجل" لاصقة، وإن كانت كلمة مستقلّة قبل التركيب.

٣، ٦، ٢- من علامات الكلمة النحويّة

في هذه الفقرة سنذكر بعض العلامات التي يمكن اللجوء إليها عندما يلتبس علينا أمر عنصر لغويٍّ ما للوصول إلى الحكم عليه بأنّه كلمة أو لا، ولابدّ أن نذكّر هنا بأنّ هذه العلامات هي عوامل مساعدة لاستكشاف الكلمة، وليست معايير

قاطعة؛ وذلك لأنّ تطبيق بعضها على الأقلّ قد يؤدّي في كثير من الأحوال إلى الوقوع في الدوْر نتيجة للافتراض المسبق بأنّ العنصر المدروس هو من قبيل الكلمات أو المصرّفات. وسنقسّم هذه العلامات إلى علامات إيجابيّة وعلامات سلبيّة. أمّا العلامات الإيجابيّة فتشير إلى أنّ العنصر اللغويّ من قبيل الكلمات، ويمكن النظر إلى هذه العلامات على أنّها شروط كافية في معرفة الكلمة، ولكنّها ليست ضروريّة، بمعنى أنّ انطباقها على عنصر لغويّ معيّن يسوّغ الحكم عليه بأنّه كلمة، ولكن لا يشترط في العنصر اللغوي أن تنطبق عليه كل تلك العلامات كي يُحكم عليه بأنّه كلمة. وأمّا العلامات السلبيّة فتساعد على الحكم على العنصر اللغويّ بأنّه مصرّف، وليس كلمة.

أوّلاً: العلامات الإيجابيّة:

١- إنشاؤها علاقة نحويّة بين الكلمات كالإسناد، والتبعيّة، والإضافة (خلافا للعددية، والجنسيّة، والتعريف التي هي مقولات صرفيّة).

٢- عملها الإعرابي كحروف الجر.

٣- العطف بها أو عليها.

٤- أن تكون نظيرا لكلمة مستقلّة كالسين التي للتسويف، فهي نظير لسوف.

٥- التماسك، ويقصد به ألا يقبل المبنى اللغوي الفصل بكلمة أخرى، فإن قبل فذلك يعني أنّ المبنى ليس بكلمة واحدة بل هو مكوّن من أكثر من كلمة، وبناء عليه يمكن الحكم على المبنى the star بأنّه مركّب من كلمتين؛ وذلك لإمكان الفصل بين عنصريه المؤلفين له بكلمة morning فيقال the morning star، في حين أنّه لا يمكن الفصل بين "ال" و"نجم" في العربيّة في كلمة "النجم"، كما لا يمكن الفصل بين نحو "مسلم" و"تاء التأنيث" في "مسلمة" بأي كلمة أخرى، وهو ما يعني أنّ "ال" و"تاء التأنيث" مصرّفان لا كلمتان.

ثانياً: العلامات السلبيّة:

١- أن تدل على إلصاق صرفي، كما في أداة التعريف، وعلامة التأنيث.

٢- أن تكون علامة لإعراب كالواو في "مسلمون" خلافا للواو في يسلمون.

٣، ٦، ٣- كلمات أم لواصق

على الرغم من وضوح معيار الاستقلال الإعرابي ومما ذكر من علامات تميّز بها الكلمة، ثمة بعض العناصر اللغوية التي لا تزال يتعسّر الحكم عليها بأنّها كلمة أو لاصقة، ومن تلك العناصر ما يعرف في النحو العربي بـ "نون الوقاية". وهي نون تلحق الفعل في نحو "أكرمَني"، "يُكرمُني"، و"أكْرمْني"، وقد تأتي بعد تاء الفاعل في نحو "أكرمتَني"، وبعد الظرف نحو "لدنّي"، وتأتي بعد مِنْ، وعنْ الجارّتين وجوباً نحو "منّي"، و"عنّي"، كما تلحق "إنّ" وأخواتها "أنّ"، و"لكنّ"، و"كأنّ"، وقد تلحق اسم الفعل كما في "دراكني". والظاهر أنّ هذه النّون ليست حرفًا مستقلا حتى تُصنّف بأنها كلمة بل تؤلّف مع ياء المتكلّم عنصراً لغويًّا واحداً يُعدّ مبنىً آخر لضمير المتكلم "الياء" يتوزّع معه توزيعًا تكامليًّا بحيث يقع في السياقات التي لا تقع فيها الياء منفردة. وبناء على هذا التحليل يمكن القول: إنّ ياء المتكلّم تأخذ شكلين هما: ١- "ي"، وهي الأصل (أو المبنى الأصلي) ٢- "ني"، وهو الشكل الآخر لياء المتكلّم، يقع في المواضع المذكورة سلفًا ونحوها. وفي كلتا الحالتين يُصنف الشكلان بأنّهما مبنيان لكلمة واحدة هي ضمير المتكلّم في حالتي النصب والجر. وربما يفهم من سيبويه ما يؤيّد هذا الرأي، يقول: "اعلم أن علامة إضمار المنصوب المتكلم ني وعلامة إضمار المجرور المتكلم الياء. ألا ترى أنك تقول إذا أضمرتَ نفسك وأنت منصوب: ضربني وقتلني وإنني ولعلني. وتقول إذا أضمرت نفسك مجروراً: غلامي وعندي ومعي"(١).

(١) سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون (بيروت: دار الجيل، ١٩٦٦م)، ٢: ٣٦٨- ٣٦٩.

ومن العناصر الحائرة الأخرى في العربيّة السين التي تفيد التسويف، وهي حرف يسبق الفعل المضارع مثله في ذلك مثل "سوف"، ولعلّ ممّا صعّب من مهمة تصنيفه كونه غير عامل، وكون نظام الكتابة العربيّة يقتضي إلصاقه بالفعل بعده، ولولا ذلك لسهل الحكم عليه بأنّه كلمة؛ إذ إنّه نظير "سوف" التي يبدو فيها الاستقلال واضحًا.

إننا ندرك أنّه من الصعب على كثيرٍ من النّاس أن يتقبّلوا فكرة أنّ "السين" كلمة، بل ربّما لا يقبل آخرون تصوّر أن تكون الضمائر المتّصلة كلمات، ولكنّ التأمّل في عبارة "سأتزوّجك" في الحوار الآتي لتبدي لنا أنّ هذه العبارة تؤول في معناها الإجمالي إلى معنى "مستقبلاً قيس يتزوّج لبنى" المكوّنة من أربعة عناصر لا يخالف أحد في الحكم على كلّ منها بأنّها كلمة:

لبنى: لا أدري ما مصير علاقتنا؟ ولست متأكدة إن كنت جادًّا أو لا؟

قيس: لا تقلقي، سأتزوجّك قريبًا.

٣، ٦، ٤- أقسام الكلمة النحويّة

يمكن أن تقسّم الكلمة النحويّة أقسامًا مختلفة باعتبارات مختلفة، وسنكتفي في هذا البحث بالتقسيمات الآتية:

٣، ٦، ٤، ١- الكلمة المذكورة والمحذوفة

الأصل في الكلمة أن تذكر في الكلام، ولكن قد تعتريها أحوال من الحذف لأسباب وضعيّة ترتبط عادة بالتخفيف، أو لأسباب استعمالية تحكمها أغراض بلاغيّة، ولايختص الحذف بنوع من أنواع الكلمة بل يشمل جميع أقسامها، فمن أمثلة حذف الفعل "الصدقَ الصدقَ" (أي الزم الصدق)، ومن شواهد حذف الاسم قوله تعالى "وكلاًّ وعد الله الحسنى" (أي وعده)، ومن شواهد حذف الحرف قوله تعالى: "واختار موسى قومه سبعين رجلاً لميقاتنا" (أي من قومه). ويميل

النحاة إلى استخدام مصطلحي الإضمار والاستتار للتعبير عن ظاهرة الحذف، والفرق بين المصطلحين أنّ الإضمار يكون للعوامل المقدّرة كإضمار "أنْ" الناصبة للمضارع بعد حتى ولام التعليل، في حين يستخدم الاستتار للإشارة إلى الضمائر المقدّرة كما في "أكْتبُ" و"نكتب" و"اكتبْ" التي تقدّر فيها الضمائر "أنا" و"نحن" و"أنت" وجوبا على الترتيب، وكما في "كتب" في نحو "الطالب كتب الدرس" التي يقدّر فيها الضمير "هو" جوازًا.

٣، ٦، ٤، ٢- الكلمة المتصلة والكلمة المنفصلة

الأصل في كتابة الكلمة النحويّة أن تكون منفصلة عن سابقتها ولاحقتها في الكتابة؛ غير أنّ نظام الكتابة العربيّة يسمح بوصل بعض الكلمات بعضها ببعض، ولاسيّما عندما تكون إحدى الكلمتين تشتمل على صامت واحد، ومن أشهر صور الاتصال في كتابة الكلمة العربيّة ما يُعرف بالضمائر المتّصلة وما يسبقها من كلمات، كما في "كتبتُ"، و"كتبنا"، و"كتبتَ"، و"كتبتِ"، و"كتبتُما"، و"كتبتُم"، و"كتبتُنّ"، و"كتبا"، و"كتبوا"، و"اكتبي"، و"اكتبا"، و"اكتبوا"، و"اكتبن"، و"أكرمتكَ"، و"أكرمتكِ"، و"أكرمتكما"، و"أكرمتكم"، و"أكرمتكنّ"، و"أكرمته"، و"أكرمتها"، و"أكرمتهما"، و"أكرمتهم"، و"أكرمتهنّ"، و"كتابي"، و"كتابنا"، و"كتابكَ"، و"كتابكِ"، و"كتابكما"، و"كتابكم"، و"كتابكنّ"، و"كتابه"، و"كتابها"، و"كتابهما"، و"كتابهم"، و"كتابهنّ". ومن صور الاتصال كتابة بعض الأحرف الجارّة ومجروراتها كما في "بالله"، و"تالله"، و"كالأسد"، ومنه أيضًا بعض أحرف العطف ومعطوفاتها كما في "وأحمد"، وفي "فالثاني"، وكذلك همزة الاستفهام وما دخلت عليه نحو "أأنت". وينبغي أن نشير هنا إلى أنّ التركيب الذي تضمنته الأمثلة السابقة إنّما هو من قبيل ضمّ كلمة إلى أخرى على سبيل التركيب النحويّ، كالإسناد في

"كتبتُ"، أو الإضافة في "كتابه"، وليس من قبيل الإلصاق الصرفيّ المرتبط بالكلمة الواحدة كما هو شائع عند الكثير من اللسانيّين العرب.

٣، ٦، ٤، ٣- الكلمة البسيطة والكلمة المركّبة

تنقسم الكلمة العربيّة من حيث مكوّناتها إلى كلمة بسيطة البنية، وكلمة مركّبة البنية، فالأولى تتألّف من مصرّف واحد سواء أكان معجميًّا كما في "أسى"، أم قواعديًّا كما في "إلى". أمّا الكلمة المركّبة البنية فتتألّف من مصرّف معجمي واحد ومصرّف قواعدي كما في "كتب" (المؤلفة من ك ت ب، وصيغة فعل)، أو أكثر من من مصرّف قواعدي كما في "طالبة" (المؤلفة من ط ل ب، وصيغة فاعل، وتاء التأنيث)، و"طالبتان" (المؤلفة من ط ل ب، وصيغة فاعل، وتاء التأنيث، وعلامة التثنية)، و"السياسيّتان" (المؤلفة من س و س، وصيغة فعالة، وياء النسب، وتاء التأنيث، وعلامة التثنية).

جدول تقسيم الكلمة من حيث البساطة والتركيب

| كلمة بسيطة البنية | كلمات مركّبة البنية | | | |
|---|---|---|---|---|
| مؤلفة من مصرّف واحد | مؤلفة من مصرفين | مؤلفة من ثلاثة مصرفات | مؤلفة من أربعة مصرفات | مؤلفة من خمسة مصرفات |
| أسى | كتب | طالبة | طالبتان | السياسيّتان |
| إلى | ذهاب | الوطنيّ | الطالبة | |

جدول تجزئة الكلمة

| الكلمة | السابقة | الجذر | الصيغة | اللاحقة |
|---|---|---|---|---|
| الطالبان | ال | ط ل ب | صيغة فاعل | ان |
| الاقتصادي | ال | ق ص د | صيغة افتعال | ياء النسب |
| المفاتيح | ال | ف ت ح | صيغة مفاعيل | - |

وينبغي أن نفرّق هنا بين المبنى اللغوي المركّب تركيبًا مزجيًّا نحو "بعلبك"، والمبنى المركّب تركيبًا إضافيًّا من قبيل "عبد الله" و"أم كلثوم" و"أبو الليث"، فالمركّب الأوّل ـ وفقًا للمعيار النّحوي ـ يعدّ كلمة واحدة؛ أما الثاني فيُعدّ كلمتين، وذلك لأن علامة الإعراب تلحق آخر "بعلبك" في حين يختصّ كل جزء من المركّب الإضافي بإعرابه الخاص، حيث يُعرب الجزء الثاني مضافًا إليه، ويتوقّف إعراب الجزء الأوّل على موقعه من الإعراب.

## ٤- المصرّفات وطريقة العربيّة في التعبير عن المعاني الصرفيّة

تُعبّر العربيّة عن معانيها الصرفيّة بطريقتين: الإلصاق، والصياغة. أما الإلصاق فهو إضافة سابقة أو لاحقة إلى المبنى الذي وردت عليه العجمة، وذلك كما في كلمة "الأسد"، التي أضيفت إليها اللاصقة "ال" في بداية "أسد"، وكما في كلمة "حمامة" التي أضيفت إليها اللاحقة "ة" في نهاية الكلمة. وأمّا الصياغة فهي وضع العجمة في صيغة صرفيّة، وذلك كما في "يَكْتُبُ" التي وضعت فيها العجمة "ك ت ب" في صيغة "يَفْعُلُ" الدّالّة على الفعل المضارع. ومن الجدير بالذكر هنا أنّ الشائع في التحليل اللسانيّ الحديث للعربيّة النزوع إلى تفكيك بنية الكلمة الاشتقاقيّة إلى عناصر يُعتقد أنّها ترتبط بمعان قواعديّة معيّنة، وهو منهج مخالف لتصوّرنا لتركيبة الكلمة العربيّة. ففي تحليلهم لنحو "يَفْعُل" يرون أنّ الياء تدلّ على الغائب المذكّر، وتدلّ على المضارع، كما أنّ الألف في "جالس" تدلّ على المفاعلة. وهو -في تصوّرنا- تحليل غير دقيق؛ وذلك للأسباب الآتية:

١- أنّ الياء وحدها لا تدلّ على الغائب ولا المذكّر، بدليل أن مفهومي الغيبة والتذكير موجودان في صيغة الماضي "فَعَل" أيضًا، وهذا يعني أن كلاًّ من صيغتي "فَعَل"، و"يَفْعُل" هما اللذان يدلاّن على الغيبة والتذكير كما يدلاّن على زمن الفعل.

٢- لو كانت المفاعلة تفهم من الألف في "جالس" لدلّت عليها أينما وضعت

في الكلمة، وهو باطل؛ لأنّ دلالة الألف على المفاعلة مرتبطة بموقعها بعد الجيم فقط، وهذا يعني أنّ الكلمة لاتدلّ على المفاعلة (في الزمن الماضي) إلاّ إذا كانت على صيغة "فاعل"؛ ولذا كان ينبغي ربط المعنى بالصيغة وليس بالألف.

٣- لوكانت الهمزة في "أفْعُل" تدلّ على المتكلّم الفاعل، لكانت "أفعُل" جملة كاملة لاحتوائها على طرفي الإسناد المسند إليه والمسند، ولكنّ الأمر ليس كذلك، إذ الفاعل مستتر وجوبًا تقديره أنا، كما يقول النحاة. أمّا الهمزة فهي جزء من صيغة كاملة تدلّ على الزمن المضارع، كما تدلّ على ارتباطها بضمير المتكلّم المفرد، ولو كانت هذه الدلالة مفهومة من الهمزة وحدها لدلّت على ذلك بغض النظر عن موقعها في الكلمة، غير أنّ تقييد دلالتها بوقوعها في الموقع الذي هي فيه يؤكّد أنّها لا تدلّ إلا بارتباطها بصيغة الفعل كاملة.

جدول طريقة التعبير عن المعاني الصرفيّة

| المعاني الصرفيّة | طريقة التعبير عنها في العربيّة | |
|---|---|---|
| التأنيث | بالإلصاق (طالبة) | بالصياغة (كُبْرى)، (عَطْشى) |
| التعريف | بالإلصاق (الرجل) | |
| الوحدة | بالإلصاق (حمامة) | بالصياغة (ضَرْبَة) |
| العدد | بالإلصاق (مسلمان، مسلمين)، (مسلمون، مسلمين)، (مسلمات) | بالصياغة (كُتُب) |
| المصدريّة | بالإلصاق (الحريّة) | بالصياغة (إكْرام) |
| المشتقات | | بالصياغة (كاتِب) |
| النسب | بالإلصاق (مصريّ) | |
| المبالغة | بالإلصاق (راوية) | بالصياغة (كَذّاب) |
| الفعليّة ونوعها | | بالصياغة (كَتَب، يَكْتُبُ، اُكْتُب) |
| التصغير | | بالصياغة (كُلَيْب) |
| المعاني الصرفيّة المعجميّة | | بالصياغة (انكسر، جالس، أعجم، أصبح، غلّق، احمرّ، تجاهل، استغفر، تصبّر، أخرج) |

ويعدّ كل نوع من اللواصق والصيغ من قبيل ما يعرف في اللسانيّات بالمصرّفات، والمقصود بالمصرّف العلامة اللغويّة الصغرى، وهو بذلك يتداخل مع مفهوم الكلمة عندما يكون مصرّفًا مستقلاً، كما سيأتي في التفريق بين المصرّفات الحرة والمقيّدة.

٤، ١- أنواع المصرّفات

تنقسم المصرّفات أقسامًا مختلفة باعتبارات مختلفة، ومن ذلك انقسامها من حيث دلالتها إلى مصرّفات معجمية، ومصرّفات قواعديّة، ومن حيث بنيتها إلى لواصق وصيغ، ومن حيث الاستقلال والتقييد إلى مصرّفات حرّة، ومصرّفات مقيّدة.

٤، ١، ١- المصرّفات المعجميّة والمصرّفات القواعديّة

تنقسم المصرّفات إلى مصرّفات معجميّة وأخرى قواعديّة، فالأولى تدلّ على معنى معجمي، وتوصف بأنّها غير محدودة العدد؛ وذلك لأنّها تحيل على مدلولات قابلة للزيادة باطّراد، ومن أمثلتها "إنسان"، و"جمل"، و"نبات"، و"باب"، و"صدى". أما المصرّفات القواعديّة فليس لها معانٍ في حدّ ذاتها، بل تؤدّي وظائف نحويّة كما في حركات الإعراب، أو صرفيّة كما في تاء التأنيث، أو هما معًا كواو الجماعة في نحو "مسلمون".

٤، ١، ٢- المصرّفات اللاصقة والمصرّفات الصيغيّة

يمكن التفريق في العربيّة بين نوعين متميّزين من المصرّفات: اللواصق والصيغ، أمّا اللواصق فهي المصرّفات التي تسبق الجذر المعجمي، وتسمى سوابق، ومن أمثلتها أداة التعريف "ال"، والمصرّفات التي تلحق الجذر، وتسمّى لواحق، ومن أمثلتها "تاء التأنيث". وأمّا الصيغ، فهي أوزان ذوات وظيفة قواعديّة، كصيغ الأفعال، والمشتقّات، وجموع التكسير، والتصغير، والتأنيث. ومن الفروق الجوهريّة بين اللواصق والصيغ أنّ الأولى تتّسم بالخطّية، وهو ما يعني إمكان فصلها فصلاً خطّيًّا عمّا قبلها وبعدها من عناصر، أما الصيغ فهي قوالب مجرّدة أريد بها تحديد

الصوامت الأصليّة، وتمييزها من الزوائد، وتحديد مواقعها وبيان مواضع الصوائت بينها؛ ونظراً إلى طبيعتها الاندماجيّة مع العجمات فقد أضحى فصلها عنها أمراً متعذّراً. وتشترك العجمات مع الصيغ في سمة التجريد؛ إذ تتألّف من عدد من الصوامت قد يندمج مع صيغة قواعديّة دالّة ما كما في نحو "كَتَبَ" المؤلّفة من "ك ت ب" وصيغة "فَعَلَ"، وقد يصبح جذعاً عندما يأخذ بنيةً غير دالّة، كما في نحو "أَسَد" التي تألّفت من "ء س د" والوزن "فَعَل"، وهو بذلك يصبح جاهزاً للإلصاق فندخل عليه أداة التعريف مثلاً، فيصبح "الأسد".

وعندما تستخدم الصيغ الصرفيّة في تأليف الكلمات يكون الجزء المادّي من اللفظ المتمثّل في الصوامت هو المعبّر عن المعنى المعجمي، أمّا المعبّر عن المعنى القواعدي فيغلب عليه الجزء الصوري المتمثّل في الشكل الذي تأتي عليه الصيغة علاوة على الصوائت المتضمنة في تلك الصيغة، ومن ثمّ فإنّ الصوامت "ك ت ب" في "كتب" تدلّ على معنى العجمة، و"فعل" يدلّ على المعنى القواعدي. وهذا التصور للفرق بين ما تؤدّيه الجوانب المادّية والصوريّة في اللفظ كان حاضرا عند علماء التراث، يقول السيوطي: " والأَجزاءُ المادّية من اللفظ تدلُّ على الأَجزاءِ المادية من المعنى، والجزءُ الصوريّ منه يدل على الجزء الصوريّ من المعنى بالوَضْع"(١).

٤، ١، ٣- المصرّفات الحرّة والمصرّفات المقيّدة

تنقسم المصرّفات إلى مصرّفات حرّة ومقيّدة، فالحرّة هي كلمات مستقلة نحويًّا ينطبق عليها تعريف الكلمة، وتعامل معاملتها، وقد عدّت مصرّفات؛ لأنها لا يمكن تقسيمها إلى عناصر لغويّة أصغر ذات معنى. ومن أمثلتها "عن" و"ثمّ" و"باء الجر"، و"كاف التشبيه" و"واو العطف". أمّا المصرّفات المقيّدة فهي عناصر لا يمكن استقلالها عن جذر الكلمة نحويًّا، ومن أمثلتها السابقة "ال" في "الكتاب"،

(١) جلال الدين السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق محمد أحمد جاد المولى، علي محمد البجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٤، (القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، ١٩٥٨)، ١: ٤٥.

واللاحقة "ة" في "مكتبة"، والصيغة "فعل" في "كتب". ومن القواعد التي يمكن صوغها هنا أنّ:

١- المصرّفات المعجميّة التي تقع في الكلمات المشتقّة مقيّدة.

٢- كل المصرّفات الصيغيّة مقيّدة.

٣- كل المصرّفات اللاصقّة مقيّدة.

٤- كل المصرّفات الحرة كلمات مستقلّة.

٥- لا تشتمل الكلمة العربيّة على أكثر من مصرّف معجمي عادةً، وقد تشتمل على أكثر من مصرّف قواعديّ.

**الخاتمة**

بدأت هذه الدراسة بتحديد مشكلة عدم وضوح مفهوم الكلمة في العربيّة، وبيان أنّ اللغة العربيّة ليست بدعًا في ذلك بين اللغات؛ إذ لايزال البحث اللساني لم يصل إلى تعريف عالمي للكلمة ينطبق على جميع اللغات، وقد آثرنا في هذا البحث أن يكون تعريف الكلمة متوائمًا مع طبيعة اللغة المدروسة، وإن ترتّب على ذلك اختلاف التعريفات باختلاف اللغات، ولاسيّما فيما يتعلّق بالكلمة النّحويّة. ومن ثمّ فقد توصّل البحث إلى تعريف يراعي الطبيعة الاشتقاقيّة والإعرابيّة للغة العربيّة. وقد استدعى ذلك متابعة التّطوّرات التاريخيّة التي حدثت لمفهوم الكلمة في تراث العربيّة، وعرضنا في هذا السياق لأهمّ محاولات لغويي العربيّة ونحاتها في تعريف الكلمة ابتداءً من محاولة الزمخشريّ في الثلث الأوّل من القرن السادس الهجريّ، وانتهاءً باختيار السيوطيّ في بداية القرن العاشر لما رأى أنّه أفضل تعريفاتها. ولعلّ من أهمّ ما يمكن أن يُلحظ في دراسة إسهامات علماء التراث تلك النقلة التي أحدثها ابن مالك في القرن السابع الهجريّ بتحويله معيارَ التعريف من المجال الدلالي الذي عوّلت عليه التعريفات السابقة بتركيزها على معيار الإفراد إلى

المجال النحويّ عندما أضاف قيد الاستقلال. وربّما كان من المهمّ أيضًا التنبيه على أنّهم لم يفرقوا بين الكلمة وما يعرف عند اللسانيّين المحدثين بالمصرّف، وإن توصّلوا إلى ابتكار مصطلح العلامة الذي غطّى جانبًا أساسيًّا من مفهوم المصرّف، وهو الجانب الإلصاقي وأغفل جانبًا آخر وهو الجانب الصيغيّ الذي حالت طبيعته الاندماجيّة مع جذر الكلمة دون تسميته في الدراسات التراثيّة علامة قواعديّة دالّة.

وفي إطار تتّبعنا لمفهوم الكلمة عند اللسانيّين اتضح لنا أنّه لا يمكن الحديث عن تعريف للكلمة ما لم نحدّد نوع الكلمة الذي نقصد، وعلى أيّ معيار نعتمد في تقسيمنا للكلمات، وقد استنتجنا بعد مناقشة المعايير المختلفة أنّ المعيار النحويّ هو المعيار الأهمّ في البحث اللسانيّ، وبناء عليه عرّفنا الكلمة بأنّها أصغر علامة لغويّة مستقلة إعرابيًّا مكوّنة من مصرّف أو أكثر. وهو تعريف يضع حدودًا جليّة بين مفهومي الكلمة والمصرّف المقيّد، ويسمح بتداخل بين الكلمة والمصرّف الحرّ باعتبار أنّ المصرّف الحرّ هو نوع من أنواع الكلمات وهو ما سمّي بالكلمة بسيطة البنية. ولكي يزداد مفهوم الكلمة النّحويّة وضوحًا اقترحنا عددًا من العلامات المساعدة على اكتشاف حدودها، وهي:

١- إنشاؤها علاقة نحويّة بين الكلمات كالإسناد، والتبعيّة، والإضافة (خلافا للعددية، والجنسيّة، والتعريف التي هي مقولات صرفيّة).

٢- عملها الإعرابي كحروف الجر.

٣- العطف بها أو عليها.

٤- أن تكون نظيرا لكلمة مستقلّة كالسين التي للتسويف، فهي نظير لسوف.

٥- تماسكها، ويقصد به ألا يقبل المبنى اللغوي الفصل بكلمة أخرى.

ومن النتائج الأخرى التي توصلّنا إليها من خلال مناقشتنا لأنواع الكلمة تفريقنا بين الجذر والعجمة والكلمة ومبنى الكلمة، وهي مصطلحات تتفاوت في عمومها

وتجريدها من الأعلى إلى الأدنى وفقًا لترتيب ذكرها. ومن ثمّ فإنّ الجذر هو الوحدة الأساسيّة المجرّدة التي يستمد منها المعنى المعجمي للكلمة سواء أتعدّدت المعاني أم توحّدت، أمّا العجمة (التي تعطى مدخلا خاصّا في المعاجم) فتختصّ بمعنى معجميّ واحد فقط، وهو المعنى الذي يعطي للكلمة تميّزها من غيرها من الكلمات المشابهة والمخالفة، ثم يأتي مبنى الكلمة الذي هو تجسيد مادّي لمفهومها المجرّد، وهو محكوم بالمواضعات الصرفيّة والنحويّة، وتتداخل عوامل أخرى في تشكيله منها الجمود والاشتقاق (ومداه)، والبناء والإعراب، والتعدّي واللزوم.

وفي إطار تحليلنا لبنية الكلمة ومكوّناتها المؤلّفة لها بيّنّا كيف تعبّر العربيّة عن معانيها الصرفيّة، وذكرنا الأنماط التي تأتي عليها المصرّفات بأنواعها المختلفة. وهكذا فإنّ التكامل المنهجي في دراسة الكلمة الذي تحقّق بفضل الجمع بين المعطيات التراثيّة واللسانيّة الحديثة مكّننا من حل الكثير من الصعوبات التي اكتنفت كلّ منهج من المنهجين التراثيّ واللسانيّ منفرداً.

وأخيراً فإنّ من إسهاماتنا العلميّة في هذا البحث تقديم تعريفات لمجموعة من المفاهيم المتّصلة بمفهوم الكلمة كما موضّح في الجدول الآتي:

جدول تعريفات وحدات التحليل الصرفي

| | |
|---|---|
| الجذر (root) | الوحدة الأساسيّة المجرّدة التي يستمد منها المعنى المعجمي للكلمة أتعدّدت المعاني أم توحّدت. |
| العَجَمة (lexeme) | وحدة مجرّدة ذات معنى معجمي واحد مستقل دلاليًّا يرتبط ارتباطًا صرفيًّا بمجموعة من الكلمات. |
| العلامة (marker) | أصغر عنصر لغوي لاصق ذي معنى مغيّر للمعنى الأصلي للعجمة. |
| المُصرّف (morpheme) | العلامة اللغويّة الصغرى. |
| الكلمة (word) | أصغر علامة لغويّة مستقلة إعرابيًّا مكوّنة من مصرّف أو أكثر. |

# المراجع

## أولاً: المراجع العربيّة


١ ) الأستراباذي، رضي الدين، شرح الرضي على الكافية، تحقيق يوسف حسن عمر ( بنغازي: جامعة بنغازي، ١٩٧٨م ).

٢ ) ابن جني ( أبو الفتح عثمان )، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار ( بيروت: عالم الكتب، د-ت )، ٢: ٩٨ / ١٠١.

٣ ) ابن الحاجب، الكافية بشرح الرضي، تحقيق يوسف حسن عمر ( بنغازي: جامعة بنغازي، ١٩٧٨ ).

٤ ) ابن الخشّاب ، عبد الله، المرتجل، تحقيق علي حيدر ( دمشق: دار الحكمة، ١٩٧٢ ).

٥ ) دي سوسير ( فرديناند )، دروس في الألسنيّة العامة، تعريب صالح القرمادي ومحمّد الشاوش ومحمّد عجينة ( تونس: الدار العربيّة للكتاب، ١٩٨٥ ).

٦ ) الرازي، محمد فخر الدين، مفاتيح الغيب ( بولاق: دار الطباعة العامرة، ١٢٨٩هـ ).

٧ ) الزمخشري، جار الله، المفصل في علم العربية بشرح ابن يعيش، ( بيروت: علم الفكر، القاهرة: مكتبة المتنبي، د-ت ).

٨ ) السكّاكي، أبو يعقوب بن يوسف، مفتاح العلوم ( القاهرة: البابي الحلبي، ١٣١٨ هـ ).

٩ ) السلسيلي، أبو عبد الله، شفاء العليل في إيضاح التسهيل، تحقيق الشريف عبد الله البركاتي ( مكة المكرمة: المكتبة الفيصلية، ١٤٠٦هـ ).

١٠ ) سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون ( بيروت: دار الجيل، ١٩٦٦م ).

١١ ) السيوطي ( جلال الدين )، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق محمد

أحمد جاد المولى، علي محمد البجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٤، (القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، ١٩٥٨).

١٢) السيوطي، جلال الدين، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبدالعال مكرم، ط٢ (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٧).

١٣) عبد الواحد، عبد الحميد، الكلمة في اللسانيّات الحديثة (صفاقس: قرطاج للنشر والتوزيع، ٢٠٠٧).

١٤) بن فارس، أحمد، معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام هارون (دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، ٢٠٠٢م).

١٥) ابن مالك الطائي، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق محمد كامل بركات، (القاهرة: دار الكاتب العربي، ١٩٦٧).

١٦) ابن معط، يحيى، تحقيق محمود محمد الطناحي، الفصول الخمسون (القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي، د-ت).

١٧) الموصلي، محمد، مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة لابن قيّم الجوزية (مكة: المكتبة السلفيّة، ١٣٤٩ هـ).

**ثانيًا: المراجع الأجنبيّة**

1) Anderson, S., Phonology in the Twentieth Century (Chicago: University of Chicago Press, 1985).

2) Bawer, Laurie, English Word Formation (Cambridge: Cambridge University Press, 1982).

3) Bloomfield, Leonard, Language (New York: Henry Holt and Company, 1933).

4) Chao, Y R 1968 A Grammar of Spoken Chinese Berkeley: U of California Press.

5) Crystal, David, Linguistic, 2nd edn (England: Penguin Books, 1985).

6) Hurford M. j, Grammar, (Cambridge University Press, 1994).

7) Lyons, John, Introduction to Theoretical Linguistics (Cambridge: Cambridge University Press, 1968).

8) _____, Semantics (Cambridge: Cambridge University Press, 1977).

9) Malinowski, B Coral gardens and their magic (London: Macmillan, 1966).

10) Matthews, P. H, Inflectional Morphology (Cambridge: Cambridge University Press, 1972).

11) Matthews, P. H, Morphology, 2nd edition (Cambridge, England: Cambridge University, 1991).

12) Packard, Jerome L. The Morphology of Chinese: A Linguistic and Cognitive Approach (Cambridge: Cambridge University Press, 2000).

13) Paul L Garvin, "Delimitation of Syntactic Units", Language, Vol 30, No. 3 (Jul - Sep, 1954), pp. 345-348.

14) Sapir, E, Language (New York, Harcourt, Brace and Company, 1921.

15) Zellig S Harris, "From Morpheme to Utterance" Language, Vol 22, No. 3 (Jul - Sep, 1946), pp. 161-183.